المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

المديرية الجهوية لسوس ماسة

الخاصية الاقتصادية لجهة سوس ماسة

عناصر تمهيدية ومحاور للتفكير
قراءة في معطيات المحاسبة الوطنية

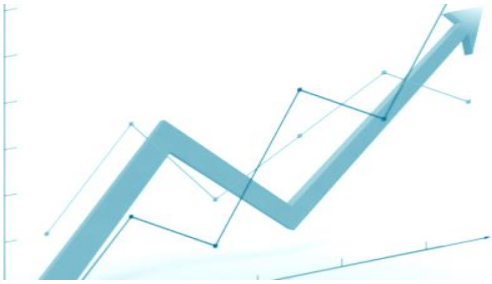

الخاصية الاقتصادية لجهة سوس ماسة
عناصر تمهيدية ومحاور للتفكير

قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال شهر يونيو 2019، بنشر النتائج المؤقتة للحسابات الوطنية برسم سنة 2018، ويتعلق الأمر بمعطيات أولية تهم مستويات ونسب التطور السنوي لمجمل المجمعات الوطنية. وفي انتظار امتداد عملية النشر هاته على المستوى الجهوي، سيرتكز تحليل موضوع هذه المذكرة، على معطيات سنة 2017.

خلال سنة 2017، سجل الناتج الداخلي الخام لجهة سوس ماسة من منظور حجم الإنتاج، تطورا سنويا قدر في (1.1%)، ليضع هذا، الجهة في المرتبة ماقبل الأخيرة، ضمن الجهات الأخرى المكونة للمملكة. وقد صاحبت هذا الإعلان، موجة من التأويلات والتساؤلات التي استهدفت الإلمام بمسببات وتداعيات الرتبة التي صنفت ضمنها الجهة، علما بأن الناتج الجهوي من منظور الأثمان الجارية، سجل بالنسبة للجهة، تطورا سنويا قدر في (2.3%)، ورغم هذا ظل أقل من المعدل الوطني (4.9%).

ولإلقاء المزيد من الضوء على الحالة موضع التساؤلات، سنقوم عبر هذه المذكرة، بقراءة تحليلية لمسار جهة سوس ماسة في مجال الحسابات الجهوية وطيلة فترة (2013-2017)، في أفق استنباط أهم مايميز خاصيتها الاقتصادية مع اعتماد محاور للتفكير تساعد على فهم أعمق للواقع المعاش جهويا.

1- جهة اعتادت على مراتب وسطى

تحتل جهة سوس ماسة بشكل اعتيادي المرتبة السادسة ضمن الجهات التي تخلق الثروة على صعيد المملكة بما معدله (6.6%) من الناتج الداخلي الخام، وترتب الجهة بعد الجهات الخمس المستحوذة على أكثر من (75%) من الثروة الوطنية وهي: جهة الدار البيضاء (31.9%) وجهة الرباط (16.2%) وجهة طنجة (10.5%) وجهة فاس (8.7%)ثم جهة مراكش (8.5%).وسوف يعرف الناتج الداخلي الخام الجهوي بسوس ماسة، منحا تنازليا منذ سنة 2015 لو تم اعتماد نسبة تطوره من سنة إلى أخرى، متأثرا بنوعية المواسم الفلاحية المتعاقبة. أما توزيع ذات الناتج حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى، فسيظل القطاع الثلاثي مهيمنا بحوالي (50%) متبوعا بنسب متكافئة للقطاع الثنائي والقطاع الأولي مع أفضلية طفيفة لهذا الأخير.

أما توزيع الناتج الداخلي الخام الجهوي حسب قطاعات الأنشطة فيظل أكثر تباينا لو ثم استحضار القطاعات الثلاث التي تشكل الدعامة الأساسية لاقتصادياتالجهة: الفلاحة (14.5%) ثم السياحة

(5.7%) فالصيد البحري (3.9%). ويختلف هذا الترتيب حسب الأهمية، لو اعتبرنا مساهمة الناتج الجهوي لكل قطاع من القطاعات الثلاث، في الناتج الوطنيلكل قطاع على حدة لتشكل النسب المئوية تباعا (8.4%) ثم (15.1%) ف (24.2%). لذا فالقطاعات الثلاث تساهم في خلق الثروة وطنيا أكثر منه جهويا، مما يستلزم تحليلا أعمق لمحاولة فهم هذه الوضعية المنفردة مع ماسيفرزه التحليل من محاور للتفكير تطرح للنقاشلمختلف الفاعلين على صعيد الجهة.

2- الفلاحة : ريادة تعرف تقلبات

تساهم الفلاحة بجهة سوس ماسة، بمعدل ناهز (8%) خلال فترة (2013-2017)، من الناتج الوطني الفلاحي مع تقلبات من سنة إلى أخرى تعكس واقع المواسم الفلاحية المتعاقبة.
ويمكن الجزم بضعف أداء هذا المؤشر الجهوي لو ثم استحضار المؤهلات المتاحة. وخصوصا المستويات التي تحققت للجهة في مجال تصدير المنتوجات الفلاحية، وهكذا سيظهر القطاع في وضعية أقرب ماتكون إلى صعوبة إنتاج قيمة مضافة إضافية، وتعزز معطيات خلق فرص شغل بالقطاع، هذا الاستنتاج: (65%) من الساكنة القروية النشيطة و (36%) من مجموع الساكنة النشيطة بالعالم القروي والحضري، تعمل بالقطاع.
وسوف يمكن تحليل أعمق لوضعية الشغل بالقطاع الفلاحي، من إثباتإضافي لما ذكر: (38%) من العاملين بالقطاع هم أجراء وضمنهم (20%) أجراء موسميون ليتضح بأن الشغل القار، لايمثل بالفلاحة جهويا، سوى أقل من (20%) من العاملين وبأن حوالي (60%) من العاملين بالقطاع، هم إما مشتغلون مستقلون أو عاملون بدون أجر. لذا فالفلاحة أقرب ما تكون إلى قطاع يعتبر خزانا للشغل غير المؤدى عنه.

كخلاصة يتبين أن الفلاحة تعتبر أول قطاع منتج للثروة بالجهة، يعرف نسبا لخلق القيمة المضافة جد محدودة من سنة إلى أخرى، يساهم مساهمة متواضعة في الناتج الوطني الفلاحي ويعرف بمحدودية خلقه فرصا للشغل القار (بدل الشغل الموسمي).لذا فمحاور التفكير المقترحة لهذا القطاع هي أساسا: التنافسية الاقتصاديةللمنتجات الفلاحية بالجهة، وتوزيع القيمة المضافة الفلاحية ومدى قدرة القطاع على خلق فرص
عمل إضافية، العلاقة السببية بين الناتج الفلاحي الجهوي والتشغيل، ومدى قدرة القطاع على تشجيع الشغل القار وربما على صون فرص الشغل المتاحة...

3- السياحة: قطاع يفتقر للتنافسية

تعتبر الجهة ثاني قطب سياحي وطني لو اعتبرنا الطاقة الاستيعابية وعدد الزائرين والليالي السياحية. غير أن اعتماد منظور القيمة المضافة المنتجة، سيبوءالجهة في الرتبة الثالثة وطنيا بعد جهتي مراكش والدار البيضاء.وسوف تعرف مساهمة القطاع جهويا في الناتج السياحي الوطني، منحى تنازليا منذ سنة 2013 لتستقر في معدل (16%) متجاوزة بقليل حالة القطاع الفلاحي. وداخل الجهة، يساهم القطاع في الناتج الإجمالي الجهوي بما معدله (5 أو 6 %) وهي وضعية استقرار تؤكد ضعف تطور القيمة المضافة المنتجة من قبل القطاع، سنة بعد أخرى.

واعتمادا لمقاربة القيمة المضافة للقطاع خلال سنة 2013 مابين جهتي سوس ماسة درعة وسوس ماسة، يتضح انخفاض لذات القيمة بنسبة (16%) بعد الانتقال من تقسيم جهوي إلى آخر. وأمام وضعية يعرفها القطاع بالجهة حيث تزايد في عدد الوافدين والليالي السياحية مقابل ضعف تطور القيمة المضافة المنتجة، نورد أدناه أهم محاور التفكير الكفيلة بمعرفة أعمق للواقع المعاش جهويا: جاذبية الجهة كوجهة سياحية وتنافسيةالمنتوج السياحي التقليدي،القيمة المضافة المنتجة حسب نوعية المنتوجوتركيبة توزيعها، قدرة القطاع على خلق فرص شغل إضافية وعلى صون الفرص المتاحة، إعادة النظر في طبيعة الوجهة السياحية بالجهة مراعاة لجنسيات أغلب الوافدين...

4- الصيد البحري: قطب في بحث عن تموقع جديد

تشكل الجهة أول قطب وطني للصيد البحري اعتبارا للقيمة المضافة المنتجة جهويا حيث تساهم في الناتج الوطني للقطاع بمعدل يناهز (30%) متجاوزة بذلك مساهمات جهات مثل العيون أو الداخلة. غير أن مساهمة القطاع في الناتج الجهوي الإجمالي تبقى جد محدودة (4.4%) في المعدل مما قد يؤثر على ضعف

تتمين المنتوج رغم أن الجهة تنفرد بأول ميناء للصيد في أعالي البحار، وهو مجال عرف عنه ارتفاع في القيمة المضافة المنتجة.

وبعد سنوات انفرد فيها القطاع بالرتبة الأولى وطنيا من حيث المساهمة في الناتج الوطني للصيد البحري واستقرارا في مؤشرات المساهمة وطنيا وجهويا، ستعرف سنة 2017، انكسارا للقيمة المضافة

جهويابحوالي ((20% مقارنة مع سنة 2016. ولعل تحليلا حسب نوعية المنتوج مع استحضار لانكماش للكميات المفرغة بالمرافئ البحرية بالجهة، ستمكن من معرفة أدق لما حصل.

وهكذا وفي حال استمرار الحالة على ما تندر به وضعية سنة 2017، قد يعرف القطاع بالجهة تقلصا تدريجيا في الكميات المفرغة بالمرافئ البحرية أو في مبادرات تثمين المنتوج المتوفر، وهو

ما قد يعصف برتبته التقليدية كأول قطب للصيد البحري بالمملكة. لذا فماذكر يعتبر أول محور للتفكير في حاضر ومستقبل القطاع بالجهة، إضافة إلى تساؤلات موضوعاتي أخرى أهمها: تقييم القيمة المضافة المنتجة حسب نوعية المنتوجات، ومعرفة أدق لتوزيع القيمة المضافة داخل القطاع ومن ثم مدى قدرته على خلق المزيد من فرص الشغل أو صون المتوفر منها.

خـــاتـــمة

من خلال التحليل المقتضب الذي سبق أعلاه، يتضح أن الخاصية الاقتصادية المعروفة للجهة من حيث اعتمادها على الثالوث الفلاحة والسياحة والصيد البحري، أضحت تعرف إشاراتمحدودية في خلق الثروة وتستلزم تفكيرا أعمق وتدابير عملية تروم تحسين قدرتها على إنتاج المزيد من الثروة. فالثالوث المذكور، لايساهم سوى بما يناهز (25%) من خلق الثروة جهويا مع بروز قطاعات أنشطة أخرى تعرف مؤشرات مشجعة في هذا الباب، أبرزها البناء والأشغال العمومية أو الصناعات التحويليةوالاستخراجية.

وكخلاصة لماذكر، نورد أدناه أهم التحديات المطروحة أمام إقلاع اقتصادي بالجهة يعتمد على الخاصية الاقتصادية الحالية، كالتالي:

- ✓ ضعف تثمين المنتوج الجهوي عبر جميع القطاعات حيث اعتماد على منتوجات تقليدية دون مبادرات رائدة لاستقصاء أخرى ذات قيمة مضافة عالية.
- ✓ تشتت في مساهمة قطاعات الأنشطة الاقتصادية، في الناتج الجهوي دون بروز أنشطة قد تستحوذ على نسب عالية من ذات المساهمة وترتقي حينها إلى مرتبة قاعدة اقتصادية جديدة.
- ✓ ضعف الإشعاع الاقتصادي للثالوث الفلاحة والسياحة والصيد البحري، على باقي الأنشطة الاقتصادية. ويمكن استقصاء فكرة جعل القطاع السياحي الأقرب للعب هذا الدور وفي غياب ذلك، يعتمد على قطاع البناء والأشغال العمومية تحت شرطإنعاشالاستثمار العمومي الموجه للجهة عبر اعتماد استراتيجية الأوراش الكبرى المهيكلة.
- ✓ العلاقة السببية بين إنتاج القيمة المضافة بالجهة وقدرة القطاعات الاقتصادية على خلق فرص شغل إضافية، مازالت تفتقر إلى التوضيح عبر دراسات معمقة. ونشير في هذا الباب إلى ما أفرزته دراسات وطنية من علاقة سلبية بين تطور الناتج الداخلي الخام وتطور مؤشرات التشغيل إيذانا بضرورة تنويع الاقتصاد باستقصاء مزيد من الأنشطة المدرة للقيمة المضافة.
- ✓ الدور المحدود الذي يلعبه القطب الاقتصادي الجهوي والأقطاب الإقليمية من حيث إشعاعهاالاقتصادي على باقي مكونات تراب الجهة. فالقطب الجهوي أضحى أكثر استقطابا للساكنة من الأنشطة الاقتصادية.

تلكم أهم خلاصات هذا التحليل المقتضب والذي اعتمد معطيات المحاسبة الوطنية في إشارة إلى ضرورة استحضار ذات المعطيات لإلقاء نظرة فاحصة على الواقع الاقتصادي لجهة تسعى لإستكمال شروط لعب الدور الاستراتيجي الجديد الذي حدد لها.

الملحق

الجدول1:الناتج الداخلي الخام: مؤشرات التطور وطنيا وجهويا (2013- 2017)

بملايين الدراهم

Indicateur	2013	2014	2015	2016	2017	المؤشرات
PIB régional	59.623	61.364	64.908	68.105	69.917	الناتج الجهوي
PIB national	897.923	925.376	987.950	1.013.559	1.063.351	الناتج الوطني
PIB régional/PIB national (%)	6.6	6.6	6.5	6.7	6.5	الناتج الجهوي/ الناتج الوطني (%)
Taux d'act annuel PIB national (%)	13.6	2.4	5.3	4.9	2.3	نسبة التطور السنوي (%) للناتج الجهوي
Taux d'act annuel PIB national (%)	6.3	2.9	6.8	2.6	4.9	نسبة التطور السنوي (%) للناتج الوطني
Rang de la région au niveau national	6	6	6	7	6	مرتبة الجهة وطنيا

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية للمغرب 2013-2017

الجدول2: الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (الجهوي و الوطني) مؤشرات التطور لناتج الداخلي الخام (2013-2017)

بملايين الدراهم

indicateur	2013	2014	2015	2016	2017	المؤشرات
PIB régional par habitant (PRH)	22.602	22.848	24.315	25.180	25.161	الناتج الداخليالجهوي للفرد الواحد (1)
PIB national par habitant(PNH)	26.901	27.345	29.256	29.701	30.510	الناتجالداخلي الوطني للفرد الواحد (2)
Taux act annuel PRH (%)	9.9	5.6	4.6	3.9	1.2	نسبة تطور (1) (%) الناتج الجهوي
Taux act annuel PNH (%)	5.1	*	5.8	1.5	3.8	نسبة التطور السنوي (%) للناتج الوطني
Rang de la région au niveau national	8	6	7	7	7	مرتبة الجهة وطنيا

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية للمغرب 2013-2017

الجدول3:توزيع الناتج الداخلي لجهة سوس ماسة حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية(2013-2017)

بملايين الدراهم

INDICATEUR	2013	2014	2015	2016	2017	المؤشرات
AGRICULTERE, FORÊTS ETSERVICE ANNEXE						**الفلاحة الغابات والأنشطة المرتبطة**
. PIB régional	10.410	8.726	9.046	10.444	10.115	-الناتج الداخلي الجهوي
. PIB national	112.195	99.167	114.841	110.550	120.417	-الناتج الداخلي الوطني
. Contribution au PIB régional (%)	17.4	15.8	13.9	15.3	14.4	-نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الجهوي (%)
. Contribution au PIBnational(%)	9.2	8.7	7.9	9.4	8.4	-نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني (%)
PECHE AQUACULTURE						**الصيد البحري وتربية الأحياء المائية**
. PIB régional	2.566	2.545	2.990	3.420	2.745	-الناتج الداخلي الجهوي
. PIBnational	8.033	8.738	9.918	11.006	11.343	-الناتج الداخلي الوطني
. Contribution au PIB régional (%)	4.3	4.1	4.6	5.0	3.9	-نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الجهوي (%)
. Contribution au PIB national (%)	31.9	29.1	30.1	31.0	24.2	-نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني (%)
HÔTELS ET RESTAURANTS						**الفنادق والمطاعم**
. PIB régional	3.435	3.648	3.496	3.530	4.026	-الناتج الداخلي الجهوي
. PIBnational	19.728	20.998	21.175	22.489	26.662	-الناتج الداخلي الوطني
. Contribution au PIB régional (%)	5.7	5.9	05.4	5.1	5.7	-نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الجهوي (%)
. Contribution au PIB national (%)	17.4	17.3	16.5	15.6	15.1	-نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني (%)

المصدر:النشرات الإحصائية السنوية للمغرب 2013-2017

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
المديرية الجهوية لأكادير

شارع الجنرال الكتاني، ص.ب 301،
الهاتف: 0528.84.07.58/0528.82.17.68 الفاكس: 0528.84.07.74